باب الزراعة

حقائق عن القطن الاميركي

نشرت مجلة المجلات الاميركية الصادرة في يوليو الماضي مقالات عن القطن باقلام جماعة من كبار الكتّاب ومنها مقالة عن القطن الاميركي رأينا ان نقتطف منها ما يأتي

(١) انهُ يصدر من اميركا ستون في المائة من قطنها كل سنة وكانت تصدر قبل الحرب نحو ثلثي قطنها ثم قلّ الاصدار في سني الحرب وعاد فبلغ ٥٨ في المائة سنة ١٩٢٣ و٦٢ في المائة سنة ١٩٢٤ . وبلغ ثمن كل الحاصلات الزراعية الصادرة من اميركا ٣١٤٦ مليون ريال سنة ١٩٢٤ وكان ثمن القطن الصادر منها حينئذٍ ٩٥٠ مليون ريال وثمن بزرهِ وكسبهِ ١٥ مليوناً و ٣٠٠ الف ريال ومجموع ذلك ٤٥ في المائة من ثمن كل الصادرات الزراعية ونحو ٣٠ في المائة من ثمن الصادرات كلها

(٢) ان الولايات التي تزرع القطن هي افقر الولايات الاميركية كلها لا لان اراضيها غير خصبة ولا لانها قليلة الخيرات الطبيعية كلاً بل هي فقيرة من حيث ما يكسبهُ اهل الزراعة منها وسبب ذلك ان زارعي القطن مقتى عليهم سنوات كثيرة وهم يستدينون المال للانفاق على الزراعة فكان جانب كبير من ثمن قطنهم ينفق قبل جني القطن . وقد ظهر من البحث ان خمسي ثمن الموسم الماضي انفقهُ الفلاحون قبل جني القطن على معيشتهم وثمن سماد . والمرجح ان ما انفقوهُ في هذا السبيل يزيد على ذلك مع ان ذلك الموسم كان اكبر من غيرهِ واغلى من غيرهِ فاذا جاء الموسم رخيصاً صارت النفقات المتقدمة اكثر من ثلثي الثمن وفوق ذلك ان هذه النفقات بلغت في بعض الاماكن ٧٠ في المائة من ثمن القطن الى ٨٥ في المائة و بعض المزارعين لا يربح شيئاً

(٣) ان الحالة المتقدمة ليست حديثة العهد بل هي جارية منذ سنين كثيرة وقد رضي المزارعون بها لانهم اعتادوا ان يرضوا باجور اقل جداً من الاجور التي يرضى بها سواهم ولان نساءهم واولادهم يشاركونهم في خدمة القطن وجمعهِ . ولو كان عمال زرع القطن من الرجال فقط واخذوا الاجور التي يأخذها امثالهم من العمال لما وفى ثمنهُ بها الاّ اذا كان هذا الثمن مضاعف ما هو الآن

وكثيراً ما ترى الرجل يعمل هو وزوجتهُ واولادهُ وتعود زوجتهُ الى البيت قبل زوجها بساعة لتهيئ لهُ شيئاً يأكلهُ واذا كان هذا الطعام وضعتهم في زاوية من الحقل او تحت شجرة واقامت هي تمزق القطن وقت التعزيق او تجمعهُ وقت الجمع . ولا يعمل النساء في حقول اميركا الاَّ هناك

(٤) يقول البعض ان جانباً كبيراً من القطن يصدر من اميركا لانكلترا وانَّ انكلترا مهتمة بزرع القطن في بلدانها وانها قد تستغني عن قطن اميركا ولذلك يجب ان يبقى قطن اميركا رخيصاً حتى يقل اهتمام انكلترا بزرع القطن في بلدانها والاَّ خسرت اميركا ثمن القطن الذي تصدرهُ الآن . ولكن مما لا شبهة فيهِ انهُ ما من بلاد تربح من زراعة تصدرها اذا كانت تنفق عليها اكثر من ثمنها او هي تبيعها بثمن يبقي منتجها فقيراً او يكاد يموت جوعاً . ومسألة القطن تهم البلاد كلها فيجب ان يربح زارعو القطن ربحاً كافياً للقيام بمعيشتهم ويجب ان تربح البلاد من زرعهِ فاذا كانت البلاد تبيع خُمس صادراتها باقل من نفقات جناها فهي تفتقر نفسها بذلك . واذا استعمل القطن كلهُ في البلاد ولم يصدر منهُ شيء فليس من مصلحة البلاد ان يعمل فلاحوها باجور تبقيهم في حالة الجهل ولا تدفعهم للارتقاء . فلا بد للبلاد من ان تهتم بامر القطن حتى يصير منهُ ربح كافٍ لزارعيهِ انتهى كلام المجلة وهو ينطبق على زراعة القطن عندنا اذا هبط سعرهُ كما هبط الآن

الدفاع عن القطن المصري

هذه صورة كتاب رفعهُ حضرة صاحب السعادة مصطفى ماهر باشا رئيس النقابة الزراعية المصرية العامة الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في ١٤ اكتوبر

أتشرف بان اعرض لدولتكم انهُ بالنظر الى خطورة حالة سوق القطن وشدة تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد عقد اليوم مجلس ادارة النقابة الزراعية المصرية العامة جلسة فوق العادة في رمل الاسكندرية ودرس المسئلة من جميع وجوهها واطلع على متعدد الاقتراحات التي عرضت فيما يختص بتفريج الازمة القطنية فاجمعت الآراء على ان الحل الوحيد الذي يرجى في هذه الظروف هو ان تعلن الحكومة من فورها تنفيذ عزمها على التدخل في السوق وان يكون هذا التدخل في بورصة العقود حيث ان هذه السوق هي مصدر الازمة

فقد ثبت من استقراء افكار ذوي الخبرة ان معظم المبيعات في سوق العقود في الوقت الحاضر هي لحساب المضاربين وهم فريقان الفريق الاول — مضاربو ليفربول الذين يشتغلون على طريقة المراجحة arbitrage فهؤلاء لعدم وقوفهم على حقيقة محصولنا رأوا ان الفرق بين ثمن السكلاريدس وبين ثمن القطن الاميركي قد ارتفى على ١٢٠ ٪ مقابل تراوحه في العام الماضي بين ٦٠ و٧٠ ٪ ورأوا ان الفرق بين الاشموني والاميركي قد جاوز ٥٠ ٪ مقابل ١٥ ٪ في السنة الماضية فاشتروا قطناً اميركياً وباعوا كنتراتات اكتوبر عن الاشموني ونوفمبر عن السكلاريدس في بورصة الاسكندرية ويقدر المطلعون ان كمية تلك المبيعات لا تقل عن نصف مليون قنطار

وفريق ثان هم المضاربون المحليون وهؤلاء عملوا باعمال مضاربي ليفربول فاقتفوا آثارهم وكانوا جميعهم مهددين بالفشل والافلاس حين جاوزت اسعارنا الخمسة والثلاثين ريالاً فلما جاء تقرير اميركا الاخير عاملاً على ازالة السوق اغتنموا الفرصة فباعوا مبيعاتهم لتعويض خساراتهم وجر المغانم لانفسهم على حساب المنتجين المصريين . وتكاد البورصة في هذه الايام تخلو من البائعين الجديين اعني فريق التجار الا لمقادير قليلة يتخطى بها تجار الداخلية الذين يشترون مباشرة من الزراع

يبدو جلياً للعيان انهُ لولا تلك العوامل الاصطناعية لما امكن ازالة اسعار قطننا الى ٢٨ ريالاً للسكلاريدس و١٨ ريالاً للاشموني وهو ثمن اجمع العارفون على انهُ لا يفي بنفقات الزرع لما اصاب المحصول من العيز الفادح . وقد يخطئ الذين يرون ان اسعارنا متأثرة بالعوامل الخارجية وانا في هذه السنة احسن منا حالاً في السنوات الماضية إذ أن الفرق بين قطننا والقطن الاميركي لا يزال رغم النزول الحالي كما كان عند ما بلغت اسعارنا ٣٥ ريالاً في السكلاريدس و٢٤ ريالاً في الاشموني لان مسألة النسبة بين قطننا والقطن الاميركي غير خاضعة لقاعدة ثابتة فقد بلغ السعر في سنة ١٩٢٤—١٩٢٥ ثلاثة امثال السعر الاميركي (٧٥ سكلاريدس مقابل ٢٥ اميركي)

والسبب في ذلك كلا يخفى ان القطن المصري نوع ممتاز لهُ استعمالات خاصة محدودة فاذا زادت كميته على المقدار اللازم لتلك الاستعمالات هبط سعرهُ الى ما يقرب من مستوى الاقطان العادية واذا نقصت كميتهُ عن المطلوب استطاع اصحابهُ ان يتحكموا في سعره. ومعلوم ان الحاجة لصنف السكلاريدس تستغرق منهُ سنوياً ثلاثة ملايين ونصف مليون قنطار فما اذا كانت اسعارهُ معتدلة ولا يمكن ان تقل عن ثلاثة ملايين قنطار

معها علا سعرهُ حتى في السنة التي بلغ فيها مئتي ريال فانها لم تنقص عن ذلك فاذا اخذنا بتقدير وزارة الزراعة وهو ان محصول السكلاريدس ٢٥٧٤٠٠٠٠٠ مع ان العارفين مجمعون على انهُ قد تجاوز الحقيقة واذا عم ان المخلف في ميناء البصل من السنة الماضية اقل من ٣٠٠ الف قنطار بصرف النظر عن قطن الحكومة . وقد صرح تجار الصادرات انفسهم ان هذا المقدار الاخير باكمله خليط من الرتب الواطئة مخزون تحت اسم سكلاريدس وليس منهُ في شيء وانهُ لا يوجد في مخزون ليفربول ومنشستر من السكلاريدس مقدار يستحق الذكر وجدنا ان جميع السكلاريدس الموجود عندنا لا يزيد عن المليونين والسبعمائة الف قنطار المقررة في هذا العام والتي يجب ان يستنزل منها ايضاً نصف مليون قنطار على الاقل من القسط الذي لا يصلح للتسليم وذلك لشدة ما نكب به المحصول . فالمعروض من السكلاريدس هو في الحقيقة ونفس الامر من مليونين الى مليونين ومائتي الف قنطار على اقصى تقدير فلا يمكن عقلاً ان ترى الفرق الخالي بينهُ وبين القطن الامريكي فرقاً عادلاً وان يحجم المستهلكون عن شرائهِ كلهِ باسعار تتراوح بين ٣٥ و٤٠ ريالاً فقد اخذوهُ من عامين بين ٥٠ و٧٥ ريالاً

اما القطن الاشموني فقد أنصفهُ الطلب عليهِ من امريكا نفسها فضلاً عن القارة الاوربية بحيث ان جميع الوارد منهُ الى ميناء البصل يتخاطفهُ المصدرون ولا غرابة في ذلك اذا لاحظنا ان القطن الاميركي المشابه لهُ في الطول والنيلة يزيد ستة دولارات الى سبعة دولارات على سعر كنتراتات بورصة نيويورك مع ان نيلة الاشموني أمتن والسقط الناتج منهُ أقل فضلاً عن ان الاخبار التي تصل من اميركا تدل على انهُ بالرغم من وفرة محصولها فان الصنف الذي يضاهي الاشموني من ذلك المحصول غير وفير

اما العلاج الذي اجمع مجلس ادارة النقابة على وجوب الاخذ بهِ على سبيل الاسعاف العاجل الموقت وهو دخول الحكومة شارية في بورصة العقود فيكون بان تعلن في تلك البورصة انها تلقاء الاعمال الاصطناعية التي تضغط على الاسعار بغير حق والقاء لوقوع ازمة اقتصادية واجتماعية في البلاد اذا زاد ذلك النزول فانها تشتري الكنتراتات التي تعرض في السوق الى سعر ٢٩ ريالاً كحد ادنى للسكلاريدس و ١٩ ريالاً كحد ادنى للاشموني واذا اقتضت حالة السوق البضاعة تدخلت الحكومة فيها ايضاً ومجلس ادارة النقابة واثق على ان مجرد هذا الاعلان من قبل الحكومة يكفي لحمل البائعين المكشوفين على تغطية مراكزهم بل يحوطهم الى الصعود ويحدو اصحاب الاقطان الى الاحتفاظ بها زمناً ويدعو

المستهلكين الى خطة الاقلاع عن خطة الشراء لسد الحاجة اليومية فقط وهي الطريقة التي استمرها منذ العام الماضي والى التمون بكميات وفيرة حتمية تساعد الاسعار وفي الوقت نفسه لا يثير فيهم رببة ولا انتعاضاً لان الحد الادنى الذي تكون الحكومة قد حددته غير مرهق بل هو دون حد الاعتدال

قد بحث المجلس ايضاً في مسألة تعيين الفروق بين الرتب والخوف من ان لجنة شركة المحاصيل المنوط بها هذا التحديد تتعسف فيه بما يجر الضرر على الحكومة عند تسلمها البضاعة فقرر ذوو الخبرة من اعضائه بين تجار بيناه البصل وتجار بالداخلية ان تلك الفروق التي تحدد اسبوعياً مبنية على الاسعار المتداولة بالفعل في السوق يومياً والمثبتة في جدول الاسعار بيناه البصل وانه ليس في استطاعة اللجنة ان تخرج في تقديرها عن حكم تلك الاسعار فضلاً عن ان اعضاءها من كبار التجار ذوي المكانة والاعتبار فلا يحتمل ان يقدموا على مثل هذا الامر خصوصاً في معاونة الحكومة وهي لم تدخل السوق الا لانقاذ ثروة البلاد التي يتمتعون بخيراتها . على انهُ هب جدلاً ان مثل هذا الخطأ يرتكب فان الفرق الذي يستطاع تحميله للحكومة لا يجاوز في حال من الاحوال ربع ريال في القنطار وهو شيء زهيد يجب ان لا يثني الحكومة لحظة واحدة عن انجاد ابتها التي تستصرخها

وغير محتمل ان تؤدي الحال بالحكومة الى ان تجد مقادير من القطن تشتريها بالاسعار المخفضة التي اقترحتها النقابة وراعت فيها بنهاية المستطاع جانب الزراع وجانب المستهلكين مع منع تعرض الحكومة لاي خطر او ضرر

وقد رأى المجلس ايضاً ان جميع الحلول الاخرى التي تقدمت للحكومة من المشتغلين بالامور الاقتصادية التي بحث المجلس في كل منها بالتدقيق لا يمكن ان تقبل عثرة السوق عاجلاً لانها على فرض صحتها تحتاج الى وقت طويل لوضع تفصيلاتها واخراجها الى حيز التنفيذ والحالة لا تسمح بالانتظار اذ في هذه الاثناء يكون صغار المزارعين قد اضطروا مرهقين الى اغراق السوق باقطانهم فيؤدي ذلك الى تفاقم الخطب وحدوث كارثة يكاد تداركها يكون مستحيلاً

على ان تلك الحلول وحلولاً غيرها سبق للنقابة ان عرضتها للحكومة من سنوات مضت كاحياء مشروع التعاون وايجاد الصناديق القروية وتنظيم التسليف على القطن بشروط فيها رحمة للفلاح والغاء البيع على الكنتراتات واصلاح البورصتين وتنظيم الصرف والري

لاستزادة غلة الفدان والغاء ضريبة القطن للتخفيف عن المنتج الخ الخ كل هذه الحقول لو نفذتها الحكومة الماضية لكانت الامة الآن في غنى عن طلب تدخل الحكومة في سوقها لان النقابة عظيمة ومقتنعة بان التدخل وسيلة شاذة ولكنهُ ضرورة قضى بها الابطاء في انفاذ مشروعات الاصلاح الاقتصادي المالي في البلاد

فرجاء النقابة لما هو معهود في دركم من الغيرة المتوقدة على المصلحة العامة والحب الخالص لاسداء الخير الى الاهلين ودفع الضرر عنهم ان تتفضلوا بتلبية نداء النقابة المتفق مع رغبات الامة وممثليها فتضيف الى اعمالكم المجيدة السابقة مأثرة تخلد لكم اجمل الذكرى في القلوب تفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس النقابة

مصطفى ماهر

قطن السودان

انتهى موسم القطن في السودان هذا الصيف فكانت نتيجتهُ ان ١٠٧٦٨٢ فداناً زرعت قطناً من صنف السكلاريدس فبلغ ما جني منها ٤٢٤٩٣١ قنطاراً زنة كل قنطار منها ٣١٥ رطلاً كالمتبع في القطر المصري عند وزن القطن قبل حلجهِ فبلغ متوسط ماجني من الفدان نحو اربعة قناطير ولكن القطن الذي زرع في الجزيرة بلغ متوسط ما جني من الفدان منهُ اربعة قناطير و٧٩ في المئة من القنطار

وان ١٨١١٨ فداناً زرعت من القطن الاميركي فجني منها ٥٤٤٤٦ قنطاراً فالمتوسط نحو ثلاثة قناطير من الفدان . وهذه وتلك رويت رياً صناعياً

وزرع ١٠٤٦٣٥ فداناً رويت بماء المطر فقط فجني منها ٣٤٣٩٢ قنطاراً فمتوسط ما جُنيَ من الفدان نحو ثلث قنطار لا غير

وفي مديرية كسلا ارض يرويها نهر القاش وتروى بالمطر ايضاً وقد بلغ ما جني منها ٢٢٥٣٤ قنطاراً ولم تذكر مساحة الارض التي زرعت هناك ولكن اخبرنا بعض الثقات انهُ قد يجني من الفدان هناك نحو عشرة قناطير لانهُ يرسب في الارض طبقة سميكة من الطمي بفيضان نهر القاش فيزيد بهذا خصب الارض زيادة تفوق النصف

وقد بيع ٤٧٥٨٠٠ قنطار من قطن السودان بمبلغ ٢٧٥٢٨١٥ جنيهاً مصرياً فبلغ ثمن القنطار ٥٧٨ غرشاً ونصف شرش وهو ثمن بخس بالنسبة الى الوقت الذي بيع فيهِ لا ينطبق على ما يقال عن جودتهِ ولو كان نحو عشرو من القطن الذي اصلهُ أميركي

موسم القطن الماضي

نشرت شركة المحاصيل العمومية بيانها السنوي المعتاد عن موسم القطن المصري الاخير من اول سبتمبر سنة ١٩٢٥ الى ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٦ وهو كما يأتي

الواصل الى الاسكندرية من القطن	٧ ٩٦٣ ٦٩٩	قنطاراً
يضاف البيع تصحيح آخر السنة	٩٤٦	»
وكان المخزون في الاسكندرية في اول سبتمبر ١٩٢٥	٣٩٣ ٠٠٠	»
فالمجموع	٨ ٣٥٧ ٦٤٥	»
الصادر ٧ ١٥٨ ٨٤٥		
المستهلك في القطر ٩٨ ٣٠٠	٧ ٢٥٧ ١٤٥	»
فالباقي في الاسكندرية في ٣١ اغسطس ١٩٢٦	١ ١٠٠ ٥٠٠	»

ومن ذلك ٥٠٧ ١٢٧ قنطاراً اشترتها الحكومة وحفظتها

اما صادرات القطن فكانت الى البلدان التي صدرت اليها كما في هذا الجدول

الى انكلترا	٤٢٦ ٣٢٨	بالة
« الولايات المتحدة	١٥٠ ٥٧٠	»
« ايطاليا	١٤٠ ٧٧٢	»
« فرنسا	١٢٦ ٠٥٢	»
« اليابان	٥٥٠ ٥٦٢	»
« اسبانيا	٠٢٦ ٠٠١	»
« المانيا	٠٠٩ ٥٢٣	»
« هولندا	٠٠٢ ١٧٣	»
« بلجكا	٠٠٣ ٩٨٥	»
« اليونان وسورية	٠٠١ ٩٧٣	»
« الهند والصين	٠٠٠ ٨٧٤	»
« البرتغال	٠٠٠ ٨٤٣	»
« اسوج	٠٠٠ ٦٣٧	»

الى استراليا	٥٠٠ ٠٠٠	بالة
« كندا	٤٥٠	«
والمجموع	٩٤٦ ١٩٣	بالة او ٧ ١٩٨ ٨٤٥ قنطاراً . وصدر من الاسكندرية من بزرة القطن ٢ ٤٥٥ ٠٧٩ اردبًا الى انكلترا و٢٣٥ ٢٩٣ اردبًا الى المانيا و١٠١ ٥٤٤ الى سائر بلدان اوربا واستعمل في القطر المصري ١ ٣٩٣ ٦٢٣ اردبًا وكان المخزون في الاسكندرية ٩٦٠٠٠ في اول سبتمبر سنة ١٩٢٥ فبلغ ١٩٨ ٠٠٠ اردب في اول سبتمبر هذه السنة		

باب المراسلة والمناظرة

قد رأينا بعد الاستشارة وجوب فتح هذا الباب فتحناه ترغيباً في المعارف وانهاضاً للهمم وتنشيطاً للاذهان. ولكن المدة فيما يدرج فيه على اصحابه فنحن براء منه كله . ولا نعرج ما خرج عن موضوع المقتطف ويراعى في الادراج وعدمه ما يأتي : (١) المناظر والنظير مشتقان من اصل واحد فمناظرك نظيرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فاذا كان كاشف اغلاط غيره عظيماً كان المعترف باغلاطه اعظم (٣) خير الكلام ما قل ودل. فالمقالات الوافية مع الايجاز تستختار على المطولة

العرب والبحث العلمي

بينما كنت اكتب مقالتي في تقدم العلوم والفنون الزراعية للمقتطف (انظر صفحة ٢٦٧ من هذا الجزء) ورد على الخاطر مقالة في اسلوب الفكر العلمي في مصر ومناظرة نشرت في بعض اعداد من اعداد المقتطف لهذه السنة انحى بها الفاضل اسماعيل بك مظهر على اسلوب العرب فيما كتبوه وسماه اسلوباً غيبيًّا على الاطلاق . وعلى العكس من ذلك فقد بتّ في ان اليونان الاقدمين هم أرباب الاسلوب اليقيني وناشرو لوائه لبعض اقوال لهم في الاستقصاء والتجربة وتحكيم العقل

ولقد كنت اود لأ يغرب عن بال الفاضل حينما كتب مقالاته ان كل شيء في هذا الكون نسبيٌّ كما يقولون . وان ارسال احكام كهذه مطلقة لا يخلو من الشطط دائماً . مثاله